الباب الأول

فهم منطق القمع

يعد القمع واحداً من أشكال العملية السياسية،[1] فهو أحد أدوات القوة السياسية التي تُعرَّف على أنها «**القدرة على التأثير في سلوك الآخرين**»[2]، أو بأنها «**القدرة على العقاب والمكافأة والإجبار والمناورة لإخضاع الآخرين**»[3]، وبذلك فإن حديثنا عن القمع يعني نظرتنا إلى أدوات العقاب والإجبار، ودوافع استخدامها، ودروها في العملية السياسية، وديناميكية عملها وكيفية التحكم فيها.

إذ قد يبدو للوهلة الأولى أن التحدي الذي يواجه المقاومين هو القمع ذاته، فيتساءلون.. كيف يمكن تفادي هذه الضربات، أو صدها، أو الرد بشكل يردع المعتدين؟! لكن الأسئلة التي تسبق التفكير في كيفية التعامل مع أدوات القمع هي كيف نفهم منطق القمع؟ ما هو هدفه؟ ومتى وكيف يحقق أهدافه؟ وما هو دوره في العملية السياسية؟ وما هو سقف هذا الدور؟ وما هي أسبابه؟ ومتى تنطلق شرارته الأولى؟

وقد يكون من الصعب إيجاد إجابة واحدة عامة لهذه الأسئلة تنطبق على جميع الحالات التي تمر بها الشعوب التي تتعرض لعمليات القمع من قبل الدولة. لذلك فقد ارتأينا أن نسلط الضوء على المسارات الكبرى التي تعين الحركات المقاومة والتغييرية على الإجابة على هذه الأسئلة، والتي تختلف أجوبتها من حالة لأخرى، وذلك من خلال تصميم نموذج تحليلي وتفسيري وتنبؤي، يمكنه أن يوفر لنا منطقاً وفكراً جديدين يعينان على تخليق الإجابات

---

1 وهو ما كان يعتقده كلاوزفيتز بشأن الحرب، إذ اعتبرها امتداداً للسياسة ولكن بآليات أخرى.

2 Andrew Heywood, Politics, (New York: Palgrave Macmillan, 2nd ed., 2002), p. 7.

3 Andrew Heywood, Politics, (New York: Palgrave Macmillan, 2nd ed., 2002), p. 7.

الوافية والحلول المناسبة لكل حالة.

نموذج تحليلي لفهم منطق القمع

يساعد هذا النموذج قوىٰ التغيير علىٰ تفسير وفهم ما يتعرضون له من ممارسات قمعية، وبالتالي فهو يمكنهم من بناء استراتيجية رادعة مضادة وفعالة. كما يساعد هذا النموذج الحركات التغييرية علىٰ فهم أسباب وكيفية انطلاق شرارة القمع الأولىٰ، أو أسباب تصعيد الممارسات القمعية إلىٰ مستويات غير مسبوقة في الصراع، وبالتالي يبني قدرتهم علىٰ تصميم مسارات تمكنهم من تجنب اشتعاله ابتداءً، أو إطفاء جذوته قبل اشتعالها، أو محاصرته وإفقاده فاعليته وتأثيره علىٰ الحراك التغييري، أو استثماره في حالة حدوثه.

ويعتمد هذا النموذج على دراسة خمسة عناصر كبرى سنتناول كل منها بالشرح في فصل منفصل:

أولاً: المناخ السياسي والظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار باللجوء إلىٰ القمع أو التصعيد.

ثانيًا: منهجية ممارسة القمع وعلاقته بالعملية السياسية.

ثالثًا: البعد الأيديولوجي وعلاقة فكر القيادة والسلطة الحاكمة بعمليات القمع.

رابعًا: خصائص القمع المستخدم، وتقنياته المختلفة، ومعايير استخدامها.

خامسًا: آليات الدعم التي تحفظ للنظام القمعي استقراره رغم توتر المناخ العام.

سادسًا: نتائج عملية القمع، وأهدافها في إطار العملية السياسية الشاملة.

* * * *

الفصل الأول

المناخ السياسي والظروف المحيطة

من أهم ما يجب دراسته لفهم أسباب انطلاق شرارة القمع هو النظر في حالة ووضع الدولة، ونعني بها سلسلة الأحداث التي تسبق إجراءات القمع المستخدمة من قبل السلطة الحاكمة، مع التركيز على تلك التي قد تقود إلى تغييرات في هيكل الحكومة أو القيادة، أو التي تؤدي إلى تهديد بقاء أو استقرار النظام السياسي. هذه السلسلة من الأحداث تفسر لجوء القيادة السياسية إلى استخدام القوة المفرطة أو المحدودة أو الإجراءات التعسفية المختلفة كونها تراها أفضل الإجراءات التي يمكن أن اتخاذها لتتمكن من البقاء أو من الدفاع عن نفسها في مواجهة موجة التغيير. فعندما تقارن السلطة الحاكمة هذه الإجراءات القمعية بالإجراءات السياسية الأخرى المتمثلة في التفاوض أو التنازل أو الاستسلام لشروط الحركات الجماهيرية المحتجة والمقاومة تبدو أداة القمع هي الحل الأمثل والأفضل في نظرها.

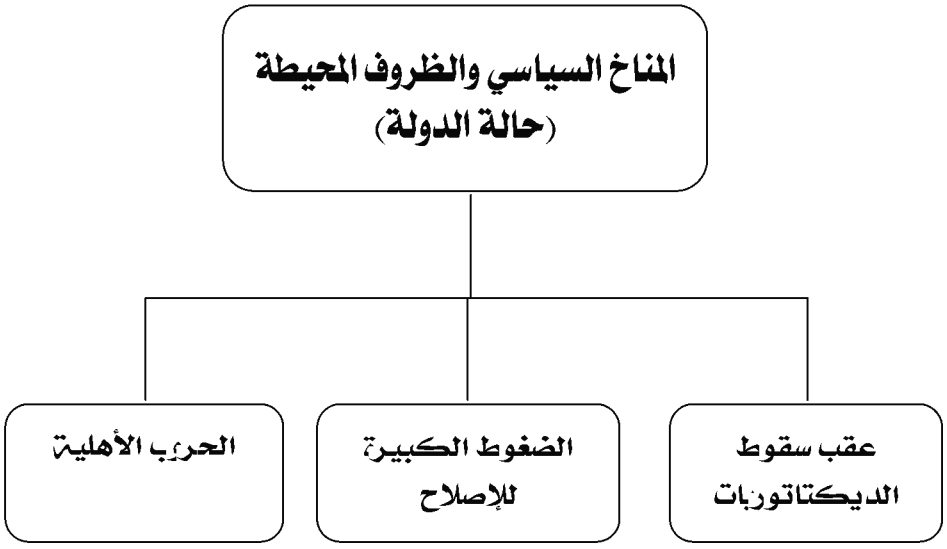

شكل 1 : يساعد فهم المناخ السياسي والظروف المحيطة بالقيادة السياسية، وإدراك حالة ووضع الدولة في تفسير أسباب القمع أو التنبؤ بانطلاق شرارته.

وبتحليل وضع الدول قبل اشتعال شرارة القمع نجد أنفسنا أمام عدة حالات:

الحالة الأولى: عقب سقوط الديكتاتوريات

عندما تسقط الديكتاتوريات العتيقة، تلك التي تميزت بالشراسة وقمع الحريات واضطهاد المخالفين، فإن سقوطها عادةً ما يتبعه ظهور الكثير من الفصائل والتيارات والمجموعات التي تختلف أوزانها السياسية ما بين الضعف والقوة. وكلما طال عمر الديكتاتورية وضربت بجذورها في تاريخ الدولة؛ كثرت هذه المجموعات وزادت حدتها، وكان ظهورها ونشأتها أقرب بانفجار مجتمعي نتيجة تكدس المطالب والمظالم والأحلام التي كانت تخنقها الديكتاتورية[1].

عندما تستلم القيادة الجديدة السلطة – سواء استلمتها عن طريق انقلاب عسكري أو ثورة جماهيرية واسعة أو انتخابات شعبية – تجد نفسها واقعةً تحت ضغوط كبيرة من تلك المجموعات التي تطمح هي الأخرىٰ إلىٰ قطف ثمار النصر المجيد علىٰ النظام القديم، وتقاسم الحكم والسلطة مع القيادة الجديدة للبلاد، أو تطمح إلىٰ المشاركة الجادة في بناء النظام الجديد وفرض مطالبها أو رؤيتها أو أحلامها وأهدافها. وفي محاولة منها لتحقيق هذه الأهداف ترفع من حدة نبرتها وهجومها واعتراضها علىٰ القيادة الجديدة، وتتوالىٰ الاعتراضات المطالبة بالإصلاح وبسرعة إنجاز الأهداف الثورية. وهو ما قد تعتبره القيادة الجديدة تهديداً مباشراً لاستقرار النظام الجديد الآخذ في التشكل وتعطيلاً لقدرتها علىٰ تنفيذ برامجها.

---

1 القليل من هذه المجموعات تسبق نشأته سقوط الديكتاتورية، بينما أكثرها ظهوره مرتبط بعملية سقوط الديكتاتورية نفسها أو تاليًا لها. أي أنها ظهرت في مرحلة السقوط أو ما بعده كرد فعل طبيعي علىٰ سقوط القيود الثقيلة التي كانت مفروضةً علىٰ المجتمع.

هذا الوضع يؤدي بالقيادة إلى نمطين سلوكيين متعارضين:

أولهما: محاولة بناء مؤسسات وعملية سياسية جديدة أكثر انفتاحاً وتنوعاً، تبتعد تماماً عن النمط الاستبدادي والقهري للنظام القديم.

وثانيهما: مواجهة تلك المجموعات التي تهدد «**مسار البناء**» – من وجهة نظر السلطة الجديدة – عبر اتخاذ إجراءات قمعية وتعسفية قد تقتصر على مصادرة حرية الأفراد وقد تتسع لتشمل كل شيء انتهاءً باستخدام القوة المفرطة، وذلك من أجل بسط نفوذها وقوتها. ومع وجود تهديدات خارجية يتعزز لدى القيادة الجديدة الإحساس بأهمية وضرورة هذه الإجراءات القمعية.

وفي هذا السياق يمكن فهم عمليات الإعدام الواسعة التي وقعت خلال العامين الأولين من حكم الثورة الإيرانية، كما يمكن فهم عمليات العنف التي حدثت في أوغندا عقب الاستقلال في الفترة ما بين عامي 1962 – 1984 بين الفصائل والعرقيات المختلفة والتي قتل فيها ما يزيد على المليون مواطن[1].

الملاحظ هنا أن السلوك الأصلي للقيادة الجديدة كان محاولة بناء عملية سياسية تبتعد كلياً عن مسار الاستبداد والقهر للنظم السابقة، إلا أن السيولة الجارفة للمجتمع وما ينتج عنها بالضرورة من اختلاف الرؤى والتصورات حول الحلول المثالية والسيناريوهات الأفضل لبناء النظام الجديد حالت دون استقرار الأوضاع، وأدت إلى نشوء القمع أو على الأقل الممارسات التعسفية كخيار لم تجد السلطة الحاكمة بداً منه أو لم تتوصل لخيار آخر يَفضُله.

فمنشأ القمع في هذه الحالة ليس سببه الأساسي محاولة فرض رؤية أو تصور

---

1 Joanna R. Quinn, Why Neighbors Kill: Explaining the Breakdown of Ethnic Relations, Ph.D.diss, The University of Western Ontario, 2004.

معين لإدارة الدولة بقدر ما هو رد فعل علىٰ حالة فوضىٰ الحركات والأهداف والتصورات والحلول التي يخلقها تهدم البناء المركزي للدولة وما ينشأ عنه من صراع بين الفصائل علىٰ قطف ثمار النصر.

عندما تتفكك القيادة المركزية الديكتاتورية التاريخية يتشظى المجتمع إلى طيف واسع من المجموعات اللامركزية، إن لم تتمكن القيادات الجديدة من استيعابها في عملية سياسية فإنها تلجأ للقمع

الحالة الثانية: الضغوط الكبيرة

قد تواجه القيادة السياسية للدولة ضغوطًا كبيرةً – داخليةً بالأساس وربما يدعمها مناخ ضاغط إقليمي أو عالمي – مطالبةً بالكثير من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في مواجهة هذه الحالة من المطالبات بالتغييرات البنيوية الشاملة عادةً ما تجد القيادة السياسية (**سواءً كانت ديمقراطية أو استبدادية، رأسمالية أو اشتراكية، مدنية أو عسكرية**) نفسها عاجزةً عن إيجاد أي مخرج لهذه الأزمة التي تهدد استقرار المناخ الداخلي وتحول دون قدرة مؤسسات الدولة علىٰ القيام بوظائفها سوىٰ القمع بدرجاته المختلفة، حسب الحالة التي تواجهها الدولة.

كما يزداد القمع بشكل اطرادي كلما انتقل شعور القائمين علىٰ النظام من مستوىٰ تهديد التنمية إلىٰ تهديد الاستقرار إلىٰ تهديد الوجود.[1]

---

1 هناك ثلاث مراحل تمر بها أي دولة:

المرحلة الأولىٰ: مرحلة الوجود أو البقاء. فأي نظام قائم يحرص أولاً علىٰ بقائه أو وجوده.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار. فالنظام الذي ضمن وجوده وبقاءه في المرحلة الأولىٰ يسعىٰ بعد ذلك=

وتحت هذه الحالة تندرج أغلب ثورات الربيع العربي في موجتها الأولىٰ، الثورة التونسية ضد زين العابدين بن علي، والمصرية ضد مبارك، والليبية ضد القذافي، ، واليمنية ضد علي عبد الله صالح، والسورية ضد بشار الأسد. كما يمكن فهم مسار الأحداث التي مرت بها البرازيل عام 1964 عقب الانقلاب العسكري، والتي شهدتها الفلبين في عهد ماركوس، أو تلك التي شهدتها أوروجواي في سبعينيات القرن الماضي. في كل هذه الحالات كانت استجابة القيادة السياسية قمعية بالأساس، حيث تم في كثير من هذه التجارب رفع شعار «**الحرب علىٰ الإرهاب**»[1]

ويندرج تحت هذه الحالة أيضاً تجربة حركة «**احتلوا وول ستريت**» «**Occupy Wall Street**» التي بدأت كحراك صغير في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية يطالب بتغيير النظام الاقتصادي العالمي ليكون أكثر عدلاً وأقل تأثيراً في القرارات السياسية الأمريكية والعالمية. ورغم أن الحراك كان في دولة رأسمالية ديمقراطية ترفع شعار الحريات إلا أنه تم مواجهة فعاليات الحركة المختلفة بالممارسات القمعية التي شملت اعتقال المئات من المحتجين الذين استهدفت مطالبهم صلب النظام القائم.

إذن منشأ القمع في هذه الحالة هو الضغوط الهائلة علىٰ السلطة الحاكمة، سواءً كانت المطالبات منطلقاتها حقيقة وعقلانية أو مبالغاً فيها أو مصطنعة.

= إلىٰ الاستقرار. فتأمين الوجود والبقاء قد لا يعني استقرار النظام. لذا فهو يسعىٰ إلىٰ تعديل أوضاعه لإيجاد حالة من الاستقرار.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنمية. حيث تتمكن الدولة من بناء الرفاه والازدهار الاجتماعي.

1 لقراءة المزيد حول هذه التجارب يمكن الرجوع إلىٰ:

Jeane Kirkpatrick, Dictatorships and Double Standards, Commentary, November, 1969.

عندما تزداد حدة وعمق المطالب، وتتضاعف قوة ضغطها بما لا تحتمله الطاولة السياسية والقيادة الحاكمة؛ تلجأ السلطة للقمع كسبيل وحيد لتخفيف الضغوط.

الحالة الثالثة: الحرب الأهلية

عندما تتسلم القيادة الجديدة السلطة عقب حرب أهلية، أو تجد السلطة القائمة بالفعل نفسها علىٰ أبواب حرب أهلية، في هذه الحالة تدفع القيادة بقوة نحو مركزية الدولة ومؤسساتها؛ بل وشخصنة هذه المؤسسات في شخصية زعامية قوية لتضمن عدم اشتعال الحرب أو عدم تجددها مرة ثانية. وفرض هذه المركزية الشديدة عادةً ما يكون بالإجراءات الاستثنائية أو التعسفية والقمعية، ومصادرة جانب كبير من الحريات، هذا إذا لم يتجاوزه إلىٰ القتل والاختطاف والاغتيالات؛ بل وربما تصفيات مجموعات سياسية بأكملها. ومثال ذلك ما حدث في فيتنام وكمبوديا في نهاية السبعينيات من القرن الماضي أو الحرب الأهلية الصينية في نهاية الأربعينيات.

فنشأة القمع هنا تعود لمحاولة السلطة الحاكمة رأب الصدع المجتمعي وإنهاء حالة السيولة المجتمعية عبر تركيز كل القوة السياسية في يد سلطة واحدة مركزية قوية، والبطش بكل من يخالفها أو يهدد وحدة وتماسك المجتمع.

عندما تكون الدولة خارجة من أو على أعتاب الحرب الأهلية، قد لا يكون هناك سبيل إلى خلق توافق أو تهدئة إلا تحت رماح القمع.. سلطة مركزية صارمة قوية تفرض الصلح والتهدئة والتوافق.

الخلاصات

* ليس التحدي الذي يواجه الحركات التغييرية هو كيفية تفادي ضربات القمع، وإنما فهم منطق القمع وطريقة عمله.
* امتلاك أداة منهجية لفهم منطق القمع يساعد على تصميم وبناء استراتيجيات رادعة مكافئة له.
* يمكن من خلال نموذج «فهم منطق القمع» التنبؤ بإقدام الخصم السياسي على استخدام القمع أو تصعيد الممارسات القمعية، أو تفسير أسباب القمع الذي اشتعل بالفعل. فهو أداة استشعار وتنبؤ كما أنه أداة تحليل وتفسير.
* عندما تتفكك القيادة المركزية الديكتاتورية التاريخية يتشظى المجتمع إلى طيف واسع من المجموعات اللامركزية قد لا تجد القيادة الجديدة سبيلاً للتعامل معها سوى القمع.
* عندما تزداد حدة وعمق المطالب، ويزداد وزنها وتتضاعف قوة ضغطها بما لا تحتمله الطاولة السياسية والقيادة الحاكمة، تلجأ السلطة للقمع لتخفيف الضغوط.
* عندما تكون الدولة خارجة من أو على أعتاب حرب أهلية، قد لا يكون هناك سبيل إلى خلق توافق أو تهدئة إلا تحت رماح القمع.. سلطة مركزية قوية تحاول فرض الصلح والتهدئة والتوافق.

* * * *